سياسات الاستثمار في اطار عملية التنمية .... الاستاذ الهام خضير شبّر

محاضرة لطلبة الماجستير في العلوم السياحية –المستنصريه

٢٠١٩-٢٠٢٠

تبرز سياسات آخرى في آطار عملية التنمية وخاصة في مجال سياسة الأستثمار والتي تعني بتحديد الأولويات التي يتم أستناداً أليها عند أختيار المشروعات الأستثمارية في أطار عملية التنمية بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الأستثمار وتوزيع هذا الأستثمار على مجالاته المختلفة.

وسنركز على سياستين تهمناً وتناسب دراستنا هذه وهما:-

الأولى:-سياسة النمو المتوازن

والتي نادى بها راجنار نركس(R.Norks) ويقترح ان يتم كسر (الحلقة المفرغة) للتخلف وتوجيه النمو أساساً نحو السوق الداخلية وذلك بتوظيف رؤوس الاموال في عدد كبير من القطاعات الأنتاجية (برنامج التنمية الضخمة والمتلاحقة وما يسمى بالدفعة الكبيرة)(Big push) مما يؤدي الى مضاعفة حجم العمالة ويزيد مداخيل السكان ويوسع أطار السوق الداخلية ولا يعني المميز المتوازن أي بمعدل واحد أو الأستثمار بمقادير متساوية ولكن فكرة النمو المتوازن (هو قيام مشروعات تتكامل فيما بينها من حيث تسهيل عملية النمو بعضها للبعض الآخر، وبالذات في مجال توليد الطلب)، وهي فكرة قد تكون مفيدة في أقامة الأستثمارات اللازمة لتحقيق عملية التنمية وخاصة في بدايات مراحل هذه العملية الا ان هناك أعتراضات حول هذه الفكرة كون الكثير من الدول النامية تعجز في ظل مواردها وأمكاناتها المحددة عن أقامة جبهه واسعة من المشروعات الأستثمارية وفي حالة قيامها بذلك وفي ظل محدودية مواردها فأن المشروعات الأستثمارية ستكون بحجوم صغيرة ولا تحقق وفورات الحجم سواء الداخلية أو الخارجية، وهذه السياسة لا تتوافق مع ظروف أغلب الدول النامية ذات المستوى المنخفض في الدخل ولا تتوفر معه محفزات الأستثمار الممثلة بالطلب ولأنها تركز على أنتاج سلع أستهلاكية على حساب أقامة الصناعات الأنتاجية يؤدي الى تثبيت حالة أزدواجية الأقتصاد

أما الثانية:- سياسة النمو غير المتوازن

والتي نادى بها هيرشمان (Hirishmen) وقبله فرانسوا بيروا وترتكز على أهم المشروعات التي تتميز بتفوقها على غيرها في تحفيز النمو للمشروعات

الأستثمارية الأخرى ويعتمد على مبدأ الوفورات الخارجية كونه يؤكد على فكرة الترابط بين المشروعات الأستثمارية من خلال أثار الدفع الى الامام وآثار الدفع الى الخلف ويطلق على هذه المشروعات الاستثمارية بـ (القائدة) كونها تقود عملية النمو ويرى هيرشمان ان أفضل وسيلة لتحقيق النمو الأقتصادي هي توليد أختلال معتمد في الأقتصاد ويشير الى ان البلدان المتقدمة أنطلقت بداية من بعض الأنشطة والقطاعات التي حفزت أنشطة وقطاعات آخرى، وهناك أعتراضات على هذه السياسة كون أغلب الدول النامية تواجه عوائق في الأستثمار والأستيراد من الخارج وصعوبة في عملية أتخاذ القرار الأستثماري وتحديد المشاريع القائدة والتي لها قدرة على تحقيق التنمية بشكل يفوق غيرها بسبب النقص في القدرات والكفاءات التي تتصل بتوفير المعلومات وأتخاذ القرار.

ويرى أغلب الكتاب والباحثين في أقتصاديات السياحة ان سياسة النمو غير المتوازن هي المناسبة لتطبيقها في الدول ذات الأمكانيات السياحية المتميزة ليكون القطاع السياحي احد القطاعات الرائدة والقائدة لعملية النمو الاقتصادي في تلك الدول ما دامت تساهم في تحقيق زيادة في الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي وتوليد فرص عمل وحل مشكلة البطالة وتساهم في الحصول على العملات الاجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي ذات الاولوية والاهمية لتحفير باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى على النمو وكذالك مساهمتها في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين اقاليم ومناطق البلاد واضافة الى اثارها الاجتماعية والثقافة والبيئة الاخرى .